

ومثل ذلك قوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾

(من الآية ٦ سورة التحريم)

أى اجعلوا بينكم وبين النار حاجزاً . وقلنا: إن من العجب أن كلمة « اتقوا » تأتي إلى الشيء الذي هو « اتقوا النار » وتأتي إلى « اتقوا الله » ، كيف يكون التقوى في متناقضين ؟

نعم : لأن معنى اتقوا النار ، أى اجعلوا بينكم وبينها وقاية ، وهل النار فاعلة بذاتها أم بتسليط الله لها على العاصي ؟ إنها فاعلة بتسليط الله لها على العاصي . إذن اتقوا الله معناها اتقوا متعلق صفات الجلال من الله . لأن له صفات جمال وصفات جلال ، فاجعلوا بينكم وبين صفات الجلال من الله وقاية ، لأنكم لا تتحملون غضب الله ، ولا قهر الله ، ولا بطش الله ، فاجعلوا بينكم وبين صفات جلاله وقاية ، ومن آثار صفات جلاله النار . فالمسألة متساوية ولا تناقض فيها .

وبعد ذلك يقول الحق :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ فَمَنْ عَفَىٰ لِمَنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَإِيسَاءٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾

بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾

وساعة ينادى الله « يا أيها الذين آمنوا » فهذا النداء هو حثية الحكم الذى سيأتى ، ومعنى هذا القول : أنا لم أكلفكم اقتحاما على إرادتكم ؛ أو على اختياركم ، وإنما كلفنكم لأنكم دخلتم إلى من باب الإيمان بى ، ومادمت قد آمنتم بى فاسمعوا منى التكليف .

فإن لم يكلف من لم يؤمن به ، ومادام الله لا يكلف إلا من آمن به فإيمانك به جعلك شريكا فى العقد ، فإن كتب عليك شيئا فأنت شريك فى الكتابة ، لأنك لو لم تؤمن لما كتب ، فكان الصفقة انعقدت ، ومادامت الصفقة قد انعقدت فأنت شريك فى التكليف ، ولذلك يقول الله : « كُتِبَ بِضَمِّ الْكَافِ . ولم يقل « كُتِبَ » بفتح الكاف . وتلاحظ الفرق جليا فى الأشیاء التى للإنسان دخل فيها ، فهو سبحانه يقول :

﴿ كُتِبَ اللَّهُ لِلْغُلِيِّ أَنَا وَرَسُولِي ﴾

(من الآية ٢١ سورة المجادلة)

إنه سبحانه هنا الذى كتب ، لأنه لا شريك له . عندما نقرا « كُتِبَ عليكم » فافهم أن فيها إلزاما ومشقة ، وهى على عكس « كُتِبَ لكم » مثل قوله تعالى :

﴿ قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كُتِبَ اللَّهُ لَنَا ﴾

(من الآية ٥١ سورة التوبة)

إن « كُتِبَ لنا » تشعرنا أن الشئ لمصلحتنا . وفى ظاهر الأمر يبدو أن الفصاخص مكتوب عليك ، وساعة يكتب عليك الفصاخص وأنت قاتل فيكون ولى المقتول مكتوبا له الفصاخص ، إذن كل « عليك » مقابلها « لك » . وأنت عرضة أن تكون قاتلا أو مقتولا . فإن كنت مقتولا فإِنَّ كُتِبَ لك . وإن كنت قاتلا فقد كتب الله عليك . لأن الذى « لى » لا بد أن يكون « على » غيرى ، والذى « على » لا بد أن يكون « لغيرى » . فالتشريع لا يُشرع لفرد واحد وإنما يشرع للناس أجمعين .

عندما يقول : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقصاصُ » ، ثم يقول في الآية التي بعدها : « ولكم في القصاص حياة » فهو سبحانه قد جاء بـ « لكم » ، و « عليكم » ، « عليكم » للقاتل ، و « لكم » لولي المقتول . فالشرع عادل لأنه لم يأت لأحد على حساب أحد ، والعقود دائماً تراعى مصلحة الطرفين . « يا أيها الذين آمنوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقصاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرِّ » .

من هو الحر ؟ الحر ضد العبد وهو غير مملوك الرقبة ، والحر من كل شيء هو أكرم ما فيه ، ويقال : حر المال يعني أكرم ما في المال . و « الحر » في الإنسان هو من لا يحكم رقبته أحد . و « الحر » من القول هو ما يؤكل غير ناضج ، أي غير مطبوخ على النار ، كالفسق واللوز .

والحق سبحانه يقول : « الحر بالحر » ، وظاهر النص أن الحر لا يُقتل بالعبد ، لأنه سبحانه يقول : « الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى » ، لكن ماذا يحدث لو أن عبداً قتل حرّاً ، أو قتلت امرأة رجلاً ، هل نقتلها أم لا ؟

إن الحق يضع لمسألة الثأر الضوابط ، وهو سبحانه لم يشرّع أن الحر لا يُقتل إلا بالحر ، وإنما مقصد الآية أن الحر يُقتل إن قتل حرّاً ، والعبد يُقتل إن قتل عبداً ، والأنثى مقابل الأنثى ، هذا هو إتمام المعادلة ، فجزاء القاتل من جنس ما قتل ، لا أن يتمدّد القتل إلى من هو أفضل منه . إن الحق سبحانه وتعالى يواجه بذلك التشريع في القصاص قضية كانت قائمة بين القبائل ، حيث كان هناك قتل للانتقام والثأر .

ففي الزمن الجاهل كانت إذا نشأت معركة بين قبيلتين ، فمن الطبيعي أن يوجد قتل وضحايا لهذا القتال ، فإذا قُتل عبد من قبيلة أصرت القبيلة التي تملك هذا العبد أن تُصعد الثأر فتأخذ به حرّاً ، وكذلك إذا قُتل في تلك الحرب أنثى ، فإن قبيلتها تُصعد الثأر فتأخذ بها ذكراً .

والحق سبحانه وتعالى أراد أن يحسم قضية الثأر حسماً تدريجياً ، لذلك جاء بهذا

الأمر «الحر بالحر والعبد بالعبد والأنتى بالأنتى» . إذن ، فالحق هنا يواجه قضية تصعيدية في الأخذ بالثأر ، ويضع منهجاً يصمم هذه المغالاة في الثأر .

وفي صعيد مصر ، مازلنا نعانى الغفلة في تطبيق شريعة الله ، فحين يُقتل رجل من قوم فهم لا يثأرون من القاتل ، وإنما يذهبون إلى أكبر رأس في عائلة القاتل ليقتلوه . فالذين يأخذون الثأر يريدون النكاية الأشد ، وقد يجعلون فداء المقتول عشرة من العائلة الأخرى ، وقد يمثلون بجثثهم ليتشفوا . وكل ذلك غير ملائم للقصاص . وفي أيام الجاهلية كانوا يقولون في الثأر ، والحق سبحانه وتعالى يبلغ البشرية جمعا بأن هذه المغالاة في الثأر تجعل نيران العداوة لا تخدم أبداً . لذلك ، فالحق يرد أمر الثأر إلى حده الأدنى ، فإذا قتلت قبيلة عبداً فلا يصح أن تُصعد القبيلة الأخرى الأمر فتأخذ بالعبد حراً .

إذن ، فالحق يشرح أمراً يخص تلك الحروب الجماعية القديمة ، وما كان يحدث فيها من قتل جماعي ، وما ينتج عنها بعد ذلك من مغالاة في الثأر ، وهذا هو التشريع التدريجي ، وقضى سبحانه أن يرد أمر الثأر إلى الحد الأدنى منه ، فإذا قتلت قبيلة عبداً فلا يصح أن تُصعد القبيلة الأخرى الثأر بأن تقتل حراً . والحق يشرح بعد ذلك أن القاتل في الأحوال العادية يتم القصاص منه بالقتل له أو بالدية . فقد جاءت آية أخرى يقول فيها الحق :

﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ فِصَاصٍ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُم الظَّالِمُونَ (١٥) ﴾

(سورة المائدة)

وهكذا يصبح القصاص في قتل النفس يتم بنفس أخرى ، فلا تفرقة بين العبد أو الحر أو الأنتى ، بل سطلق نفس بمطلق نفس . وما هو ذا الحق سبحانه وتعالى يواجه

بتقنين تشريع الفصاحص قضية يريد أن يميت فيها لدد الثار وحتى الحقد . فساعة
تسمع كلمة قصاص و قتل ، فمعنى ذلك أن النفس مشحونة بالبغضاء والكراهية ،
ويريد أن يصفى الضغن والحقد الثارى من نفوس المؤمنين . إن الحق جل وعلا
يعطى لولى الدم الحق في أن يقتل أو أن يعفو ، وحين يعطى الله لولى الدم الحق في
أن يقتل ، فإن أمر حياة القاتل يصبح بيد لولى الدم ، فإن عفا لولى الدم لا يكون
العفو بتقنين ، وإنما بسباحة نفس ، وهكذا يختص الحق الغضب والغيظ .

وبعد ذلك يرقق الله قلب لولى الدم فيقول : « فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع
بالمعروف وأداء إليه بإحسان » .

وإذا تأملنا قوله : « فمن عفى له من أخيه » فلنلاحظ التقلية من غليان الدم إلى
العفو . ثم المبالغة في التحنن ، كأنه يقول : لا تنس الأخوة الإيمانية « فمن عفى له
من أخيه شيء فاتباع بالمعروف » .

وساعة بقول الحق كلمة « أخ » فانظر هل هذا الأخ اشترك في الأب ؟ مثل قوله
تعالى : « وجاء إخوة يوسف » . ثم يرتضى بالنسب الإيماني إلى مرتبة الأخوة
الإيمانية ، فيقول : « إنما المؤمنون إخوة » يعنى إياكم أن تجعلوا التقاء النسب المادى
دون التقائكم في القيم العقائدية .

والأصل في الأخ أن يشترك في الأب مثل : « وجاء إخوة يوسف » ، فإن كانوا
إخوة من غير الأب يسمهم إخواناً ، فإن ارتقوا في الإيمان يسمهم إخوة . وعندما
وصفهم بأنهم إخوان قال : « واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين
قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً » . لقد كانت بينهم حروب وبغضاء وشقاق ، لم
يصفهم بأنهم إخوة ؛ لأنهم لازالوا في الشحنة ، فرصفهم بأنهم إخوان ، وبعد آن
يختمر الإيمان في نفوسهم يصبحون إخوة .

ولتتظر في غزوة بدر ، هاهنا مصعب بن عمير ، كان فقي قريش المدلل والمنعم
الذى كانت تفوح منه رائحة العطر وملابسه من حرير ؛ كان ذلك قبل إسلامه ،

وتغير كل ذلك عندما دخل في الإسلام ، فقد أخرجته الإيمان من هذا التعميم إلى يؤمن المؤمنين الأولين لدرجة أنه كان يلبس جلد حيوان ويأكل رسول الله في هذا الضنك فيقول : « أنظروا كيف فعل الإيمان بصاحبكم » .

وعندما جلت معركة بدر التفتي مع أخيه « أبي عزيز » الذي ظل على دين فريش ، والتفتي الإثنين في المعركة « مصعب في معسكر المؤمنين ، وأبو عزيز في جيش المشركين . وأثناء المعركة رأى أخاه أبا عزيز أسيراً مع أبي اليسر وهو من الأنصار ، فالتفت مصعب إلى أبي اليسر . وقال : يا أبا اليسر اشدد على أسيرك فإن أمه غنية وستغديه بحال كثير .

فالتفت إليه أبو عزيز وقال : يا أخي أهذه وصاتك بأخيك ؟ قال مصعب : لست أخى وإنما أخى هذا . وأشار إلى أبي اليسر . لقد انتهى نسب الدم وأصبح نسب الإيمان هو الأصل ، وأصبح مصعب أخاً لأبي اليسر في الإيمان ، وانقطعت صلته بشقيقه في النسب لأنه ظل مشركاً .

وقوله تعالى : « فمن عفى له من أخيه شيء » كأنه يبحث ولى الدم على أن يعفو ولا ينسى أخوة الإيمان . صحيح أنه ولى للمقتول ، لأنه من لحمه ونسبه ، ولكن الله أراد أن يجعل أخوة الإيمان فوق أخوة الدم . « فمن عفى له من أخيه شيء فاتبع بالمعروف » .

وقد أورد الحق الأخوة هنا لترقيق المشاعر ، لينبه أهل القاتل والقتيل معاً أن القتل لا يعنى أن الأخوة الإيمانية انتهت ، لا . إن على المؤمنين أن يضموا في اعتبارهم أن أخوة الإيمان قد تفتت رابطتها . وحين يتذكر أولياء الدم أخوة الإيمان ، فإن العفو يصبح فرياً من نفوسهم . ولنا أن نلاحظ أن الحق يرفعنا إلى مراتب التسامح ، فيذكرنا أن عفو واحد من أولياء الدم يقتضى أن تسود قضية العفو . فلا يقتل القاتل .

وبعد ذلك ننظر إلى دقة الحق في تصفية غضب القلوب حين يضع الدية مكان

القصاص بالقتل . إن الدية التي سيأخذها أولياء الدم من القاتل قد تكون مؤجلة الأداء ، فقد يقدر القاتل أو أهله على الأداء العاجل ، لذلك فعل الذي يتحمل الدية أن يؤديها ، وعلى أهل القتل أن يتقبلوا ذلك بالمعروف ، وأن تؤدي الدية من أهل القاتل أو من القاتل نفسه بإحسان .

وقوله الحق : « عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ » ، « شَيْءٌ » تدل على أن أولياء المقتول إن عفا واحد منهم فهو عفو بشيء واحد ، وليس له أن يقتصر بعد ذلك ، وتنتهي المسألة ويحفظ الدم ، ولم يرد الله أن يضع نصا بتحريم القصاص ، ولكن أراد أن يعطى ولي الدم الحق في أن يقتل ، وحين يصبح له الحق في أن يقتل ، فقد أصبحت المسألة في يده ، فإن عفا ، تصبح حياة القاتل ثمرة من ثمرات إحسانه ، وإن عاش القاتل ، لا يترك هذا في نفس صاحب الدم بقضاء ، بل إن القاتل يستحب إليه لأنه أحسن إليه ووجه حياته .

لكن لو ظل النض على قصاص أهل القتل من القاتل فقط ولم يتممه إلى العفو ظلت العقدة في القلب .

والآثار الموجودة في المجتمعات المعاصرة سببها أننا لم نتمكن ولي الدم من القاتل ، بدليل أنه إذا ما قدر قاتل على نفسه وذهب إلى أهل القتل ودخل عليهم ببتهم ، وبالف في طلب العفو منهم ، وأخذ كفته معه وقال لهم : جئكم لتقتصروا مني ، وهذا كفى مني فأصنعوا بي ما شئتم ، لم يحدث قط أن أهل قتل غدروا بقاتل ، بل المألوف والمعتاد أن يعفوا عنه ، لماذا ؟

لأنهم تمكنوا منه وأصبحت حياته بين أيديهم ، وفي العادة تنقلب العداوة إلى مودة . فيظل القاتل مدينا بحياته للذين عفوا عنه . والذين يعرفون ذلك من أبناء القاتل يرون أن حياة أبيهم هبة وهبها لهم أولياء القتل وأقرباؤه ، يرون أن عفو أهل القتل هو الذي نجا حياة قريبهم ، وهكذا تتسع الدائرة ، وتنقلب المسألة من عداوة إلى ود .

﴿ أَدْنِعْ بِأَلْفِي مِي أَحْسَنُ فَمَاذَا أَلْدِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدُوَّةٌ كَأَنَّهُ وَلِي حَمِيمٌ ﴾

(من الآية ٣٤ سورة نصت)

ولو لم يشرع الله القصاص لأصبحت المسألة فوضى . لكنه يشرعه ، ثم يتلطف ليُجعل أمر إنهاء القصاص فضلاً من ولي الدم ويحييه لنا ويقول : « فمن عُفِيَ له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان » .

وهل من المعقول أن تكون الدية إحساناً ؟ لتتذكر أن الفاتل هنا هو الله ، وكلامه قرآن ، والدقة في القرآن بلا حدود . إن الحق ينبه إلى أن أولياء الدم إذا ما قبلوا الدية ، فمعنى ذلك أن أهل الفتيل قد أسقطوا القصاص عن القتلى ، وأنهم وهبوه حق الحياة ، لذلك فإن هذا الأمر يجب أن يُرد بشحية أو سكرمة أحسن منه .

كأن الحق لا يريد من أولياء الدم أن يرهقوا القتلى أو أهله في الاقتضاء ، كما يريد أن يؤدى القتلى أو أهله الدية بأسلوب يرتفع إلى مرتبة العفو الذى ناله القتلى . وفي ذلك الأمر تخفيف عما جاء بالتوراة ؛ ففي التوراة لم تكن هناك حية يشتد القتلى بها نفسه ، بل كان القصاص في التوراة بأسلوب واحد هو قتل إنسان مقابل إنسان آخر . وفي الإنجيل لا دية ولا قتل : لأن هناك مبدأ أراد أن يتسامى به أتباع عيسى عليه السلام على اليهود الذين انغمسوا في المادية . لقد جاء عيسى عليه السلام رسولاً إلى بنى إسرائيل لعله يستل من قلوبهم المادية ، فجاء بمبدأ : « من صفعتك على خدك الأيمن فأدر له الأيسر » .

ولكن الإسلام قد جاء ديناً عاماً جامعاً شاملاً ، فيشير في النفس التسامي ، ويضع الحقوق في نصايها ، فأبقى القصاص ، وترك للفضل مجالاً . لذلك يقول الحق عن الدية : « ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم » . وما وجه الاعتداء بعد تقرير الدية والعفو ؟

كان بعض من أهل القبائل إذا قُتل منهم واحد يشبهون أنهم عفوا وصفحوا وقبلوا

الدية حتى إذا خرج القاتل من محبته مطمئناً ، عندئذ يقتلونه . والحق يقرر أن هذا الأمر هو اعتداء ، ومن يعتدى بعد أن يُسقط حق القتل ويأخذ الدية فله عذاب الأليم . وحكم الله هنا في العذاب الأليم ، نفهمه على أن المعتدى يقتل من أعلن العفو عنه لا يقبل منه دية ويستحق القتل عقاباً ، ولا يرفع الله عنه عذاب الدنيا أو الآخرة .

إن الحق يرفع العقاب والعذاب عن القاتل إذا قبل الفصاص ونفذ فيه ، أو إذا عفى عنه إلى الدية وأداها . ولكن الحق لا يقبل سوى استخدام الفرص التي أعطاها الحق للخلق ليرتفعوا في علاقاتهم . إن الحق لا يقبل أن يستتر أهل قتل وراء العفو ، ليقتلوا القاتل بعد أن أعلنوا العفو عنه فذلك عبث بما أراده الحق منهجا بين العباد .

ولذلك يقول الحق :

﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأَوَّلِي الْأَنْبِىَاءُ
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (١٧٩)

وهنا نلاحظ أن النسق القرآني يأتي مرة فيقول : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم » . ويأتي هنا ليقول النسق القرآني : « ولكم في القصاص » .

النسب الدقيق المحكم يأتي بواجبات وبحقوق : فلا واجب بغير حق ، ولا حق بغير واجب ، وحتى نعرف سمو التشريع مطلوب من كل مؤمن أن ينظر إلى ما يجب عليه من تكاليف ، ويقرنه بما له من حقوق . وسوف يكشف المؤمن أنه في ضوء منهج الله قد نال مطلق العدالة .

إن المشرع هو الله ، وهو رب الناس جميعاً ، ولذلك فلا يوجد واحد من المؤمنين أولى بالله من المؤمنين الآخرين . إن التكليف الإيماني يمنع الظلم ، ويعيد الحق ، ويحمي ويصون للإنسان المال والعرض . ومن عادة الإنسان أن يجادل في حقوقه ويربدها كاملة ، ويحاول أن يقلل من واجباته ، ولكن الإنسان المؤمن هو الذي يعطي الواجب تماماً فينال حقوقه تامة ، لذلك يقول الحق :

﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (١٧٩)

(سورة البقرة)

إن القصاص مكتوب على القاتل والمقتول وولى الدم . فإذا علم القاتل أن الله قد قرر القصاص فإن هذا يفرض عليه أن يسلم نفسه ، وعلى أهله ألا يخفوه بعيداً من أمين الناس ؛ لأن القاتل عليه أن يتحمل مسئولية ما فعل ، وحين يجد القاتل نفسه محروطاً مجتمع مؤمن يرفض القتل فإنه يرتدع ولا يقتل ، إذن ففي القصاص حياة ؛ لأن الذي يرغب في أن يقتل يمكنه أن يرتدع عندما يعرف أن هناك مَنْ سيقبض منه ، وأن هناك مَنْ لا يقبل المداواة عليه .

ونأتى بعد ذلك للذين يتشدقون ويقولون : إن القصاص وحشية وإهدار لأدمية الإنسان ، ونسألهم : لماذا أخذتكم الغيرة لأن إنساناً يُقتص منه بحق وقد قتل غيره بالباطل ؟ ما الذي يحزنك عليه ؟

إن العقوبة حين شرعها الله لم يشرعها لتقع ، وإنما شرعها ل تمنع . ونحن حين نقص من القاتل نحى سائر أفراد المجتمع من أن يوجد بينهم قاتل لا يحترم حياة الآخرين ، وفي الوقت نفسه نحى هذا القوضوى من نفسه ؛ لأنه سيفكر ألف مرة قبل أن يرتكب جريمة .

إذن ، فالقصاص من القاتل عبرة لغيره ، وحماية لسائر أفراد المجتمع ولذلك يقول الحق سبحانه : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ . إن الحق يريد أن يحذرننا أن تأخذنا الأريحية الكاذبة ، والإنسانية الرعناء ، والعطف الأحمق . فنقول : تمنع القصاص .

كيف نغضب لمعاقة قاتل بحق ، ولا تتحرك لمقتل بريء ؟ إن الحق حين يشرع القصاص كأنه يقول : إياك أن تقتل أحداً لأنك ستقتل إن قتلك ، وفي ذلك عصمة لنفوس الناس من القتل . إن في تشريع القصاص استبقاء لحياتكم ، لأنكم حين تعرفون أنكم عندما تقتلون بريئاً وستقتلون بفعلكم فسوف تمتنعون عن القتل ، فكأنكم حفظتم دماءكم . وذلك هو التشريع العالى العادل .

وفي القصاص حياة ؛ لأن كل واحد عليه القصاص ، وكل واحد له القصاص . إنه التشريع الذى يخاطب أصحاب العقول وأولى الألباب الذين يعرفون الجوهر المراد من الأشياء والأحكام ، أما غير أولى الألباب فهم الذين يحاولون في الأمور دون أن يعرفوا الجوهر منها ، فلولا القصاص لما ارتدع أحد ، ولولا القصاص لفترت البشرية في الوحشية . إن الحكمة من تقنين العقوبة ألا تقع الجريمة وبذلك يمكن أن تتوارى الجريمة مع العقوبة ويتوازن الحق مع الواجب .

إن المتدبر لأمر الكون يجد أن التوازن في هذه الدنيا على سبيل المثال في السنوات الماضية يأتي من وجود قوتين عظيمين كلتاهما تحشى الأخرى وكلتاهما تختلف مع الأخرى ، وفي هذا الاختلاف حياة لغيرهما من الشعوب ، لأنها لو اتفقتا على الباطل لتهدمت أركان دولتيهما . وكان في ذلك دمار العالم ، واستعباد لبقية الشعوب .

وإذا كان كل نظام من نظم العالم يحمل للآخر الحق والكرامة والبغضاء ويريد أن يسيطر بنظامه لكنه يخشى قوة النظام الآخر ، فذا نجد في ذلك الخوف المتبادل حماية للحياة الآخرين ، وفرصة للمؤمنين أن يأخذوا بأسباب الرقى العلمى ليقدّموا للدنيا أسلوباً لائقاً بحياة الإنسان على الأرض في ضوء منهج الله . وعندما حدث اندثار لقوة من القوتين هي الاتحاد السوفيتى ، فإن الولايات المتحدة تبحث الآن عن نقيض لها ؛ لأنها تعلم أن الحياة دون نقيض في منوى قوتها ، قد يجرى الصغار عليها .

إن الخوف من العقوبة هو الذى يصنع التوازن بين معسكرات العالم ، والخوف من العقوبة هو الذى يصنع التوازن في الأفراد أيضاً .

إن عدل الرحمن هو الذى فرض علينا أن نتعامل مع الجريمة بالعقاب عليها وأن
يشاهد هذا العقاب آخرون ليرتدعوا .

فها هو ذا الحق فى جريمة الزنى على سبيل المثال يؤكد ضرورة أن يشاهد العقاب
طائفة من الناس ليرتدعوا . إن التشديد مطلوب فى التحرى الدقيق فى أمر حدوث
الزنى ؛ لأن عدم دقة التحرى يصيب الناس بالقلق ريبب ارتباكاً وشكاً فى
الأنساب ، والتشديد جاء أيضاً فى العقوبة فى قول الحق :

﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ
اللَّهِ إِن كُنتُمْ تَوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾

(سورة النور)

إن الذى يجترىء على حقوق الناس يجترىء أيضاً على حقوق الله ، ولذلك
فمقتضى إظهار الإيمان هو إرضاء الله لا إرضاء الناس . وفى إنزال العقاب بالمعتدى
خضوع لمنهج الله ، وفى رؤية هذا العقاب من قبل الآخرين هو نشر لمكرة أن
المعتدى ينال عقاباً ، ولذلك شرع الحق العقاب والعلانية فيه ليستقر التوازن فى
النفس البشرية .

وبعد ذلك يأتى الحق سبحانه وتعالى لمعالجة قضية اجتماعية أخرى . إن الحق بعد
أن عالج قضية إزهاق الحياة ينتقل بنا إلى قضية أخرى من أقضية الحياة ، إنها قضية
الموت الطبيعى . كان الحق بعد أن أوضح لنا علاج قضية الموت بالجريمة يريد أن
يوضح لنا بعضاً من متعلقات الموت حتماً من غير سبب مزهق للروح . إن الحق يعالج
فى الآية القادمة بعضاً من الأمور المتعلقة بالموت ليحقق التوازن الاقتصادى فى
المجتمع كما حقق بالآية السابقة التوازن العقاب والجنائى فى المجتمع . يقول الحق :

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ ٩٨

والحق كما أوضحت من قبل لا يقتحم على العباد أمورهم ولكنه يعرض عليهم أمر الإيمان به ، فإن آمنوا فهذا الإيمان يقتضي الموافقة على منهجه ، ولذلك فـالمؤمن يشترك بعقيدته في الإيمان بما كتب الله عليه . إن المؤمن هو من ارتضى الله إلهاً ومشرعاً ، فعين يكتب الله على المؤمن أمراً ، فالمؤمن قد اشترك في كتابة هذا الأمر بمجرد إعلانه للإيمان . أما الكافر بالحق فلم يقتحم الله عليه اختياره للكفر ، لذلك لم يكتب عليه الحق إلا أمراً واحداً هو العذاب في الآخرة .

فإنه لا يكلف إلا من آمن به وأحب وأمن بكل صفات الجلال والكمال فيه . ولذلك فالتكليف بالإيمان شرف خص به الله المحبين المؤمنين به ، ولو فطن الكافر إلى أن الله أهملهم لأنهم لم يؤمنوا به لسارعوا إلى الإيمان ، ولربوا اعتزل كل مؤمن بتكليف الله له . إن المؤمن يرى التكليف خضوعاً لمشيئة الله . واخضوع لمشيئة الله يعني الحب . ومادام الحب قد قام بين العبد والرب فإن الحق يريد أن يديم هذا الحب . لذلك كانت التكاليف هي مواصلة للحب بين العبد والرب .

إن العبد يحب الرب بالإيمان ، والرب يحب العبد بالتكليف ، والتكليف مرتبة أعلى من إيمان العبد ، فإيمان العبد بالله لا يرفع الله ، ولكن تكاليف الله للعبد يتضع بها العبد . إن المؤمن عليه أن يفتن إلى عزة التكليف من الله ، فليس التكليف ذلاً يتزله الحق بعباده المؤمنين ، إنما هو عزة يريد بها الله لعباده المؤمنين ، هكذا قول الحق : « كتب عليكم » إنها أمر مشترك بين العبد والرب . إن الكتابة هنا أمر مشترك بين الحق الذي أنزل التكليف وبين العبد الذي آمن بالتكليف .

والحق يورد هنا أمراً يخص الوصية فيقول سبحانه :

﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ
بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (١٥٠)

(سورة البقرة)

وهنا نجد شرطين : الشرط الأول : يبدأ بـ « إذا » وهي للأمر المتحقق وهو حدوث الفعل ، والموت أمر حتمي بالنسبة لكل عبد ، لذلك جاء الحق بهذا الأمر بشرط هو « إذا » ، فهي أداة لشرط وظرف لحدث . والموت هو أمر محقق إلا أن أحداً لا يعرف ميعاده .

والشرط الثاني يبدأ بـ « إن » وهي أداة شرط نقولها في الأمر الذي يحتمل الشك ؛ فقد يترك الإنسان بعد الموت ثروة وقد لا يترك شيئاً ، ولذلك فإن الحق يأمر العبد بالوصية خيراً له لماذا ؟ لأن الحق يريد أن يشرع للاستطراق الجماعي ، فيبعد أن يوصي الحق عباده بأن يضربوا في الحياة ضرباً بوسع رزقهم ليتسع لهم ، ويفيض عن حاجتهم ، فهذا الفائض هو الخير ، والخير في هذا المجال يختلف من إنسان لآخر ومن زمن لآخر .

فعندما كان يترك العبد عشرة جنيهات في الزمن القديم كان هذا المبلغ قيمة ، أما عندما يترك عبد آخر ألف جنيه في هذه الأيام فقد تكون محسوبة عند البعض بأنها قليل من الخير ، إذن فالخير يقدر في كل أمر بزمنه ، ولذلك لم يربطه الله برقم . إننا في مصر - مثلاً - كنا نصرف الجنيه الورقي بجنيه من الذهب ويفيض منه قرشان ونصف قرش ، أما الآن فالجنيه الذهبي يساوي أكثر من عشرين وخمسين جنيهاً ؛ لأن رصيد الجنيه المصري في الزمن القديم كان عالياً . أما الآن فالنقد المتداول قد فاق الرصيد الذهبي ، لذلك صار الجنيه الذهبي أغلى بكثير جداً من الجنيه الورقي .

ولأن الإله الحق يريد بالناس الخير لم يحدد قدر الخير أو قيمته ، وعندما يحضر الموت الإنسان الذي عنده فائض من الخير لابد أن يوصي من هذا الخير . ولنا أن

نلاحظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نبى عن انتظار لحظة الموت ليقول الإنسان وصيته ، أو ليبلغ أسرته بالديون التي عليه ، لأن الإنسان لحظة الموت قد لا يفكر في مثل هذه الأمور . ولذلك فعلينا أن نفهم أن الحق ينبينا إلى أن يكتب الإنسان ماله وما عليه في أثناء حياته . فيقول ويكتب وصيته التي تنفذ من بعد حياته . يقول المؤمن : إذا حضر الموت فلوالدى كذا وللأقربين كذا .

أى أن المؤمن مأمور بأن يكتب وصيته وهو صحيح ، ولا يتظر وقت حدوث الموت ليقول هذه الوصية . والحق يوصى بالخير لمن ؟ لكوالدين والأقربين المعروف حقاً على المؤمنين . والحق يعلم عن عباده أنهم يلتفتون إلى أبائهم وقد يهملون الوالدين ، لأن الناس تنظر إلى الآباء والأمهات كمودعين للحياة ، على الرغم من أن الوالدين هما سبب إيمان الأبناء في الحياة ، لذلك يوصى الحق عباده المؤمنين بأن يخصصوا نصيباً من الخير للآباء والأمهات وأيضاً للأقارب . وهو سبحانه يريد أن يحمي ضعيفين هما : الوالدان والأقرباء .

وقد جاء هذا الحكم قبل تشريع الميراث ، فالتناس قبل تشريع الميراث كانوا يعطون كل ما يملكون لأولادهم ، فأراد الله أن يخرجهم من إعطاء أولادهم كل شيء وحرمان الوالدين والأقربين . وقد حدد الله من بعد ذلك نصيب الوالدين في الميراث ، أما الأقربون فقد ترك الحق لعباده تقرير أمرهم في الوصية . وقد يكون الوالدان من الكفار ، لذلك لا يرثان من الابن ، ولكن الحق يقول :

﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ إِذْ قَالَ لَهُمُ امْكُتُمَا وَهَنَاءَ عَلَىٰ وَهْنٍ وَفَصَّلْهُمَا فِي سَبِيلٍ لِّأَنَّكَ إِن تَرَىٰ إِلَيْنَا مِن يَدَيْهِمَا فَلْيَكِلَهُمَا إِلَيْنَا إِنَّا نَعْلَمُ مَا يَكُونُ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطْعِمُهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَأَتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيْنَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٦٦﴾ ﴾

إن الحق يذكر عباده بقضله عليهم ، وأيضاً بفضل الوالدين ، ولكن إن كان الوالدان مشركين بالله فلا طاعة لهما في هذا الشرك ، ولكن هناك الأمر بمصاحبتها في الحياة بالمعروف واتباع طريق المؤمنين الخاملين للمنتج الحق . لذلك فالإنسان المؤمن يستطيع أن يوصي بتي من الخير في وصيته للأبوين حتى ولو كانا من الكافرين ، ونحن نعرف أن حدود الوصية هي ثلث ما يملكه الإنسان والباقي للميراث الشرعي . أما إذا كانا من المؤمنين فنحن نتبع الحديث النبوي الكريم : « لا وصية لوارث »^(١) .

وفي الوصية يدخل إذن الأقرباء الضعفاء غير الوارثين ، هذا هو المقصود من الاستطراق الاجتهاعي . والحق حين يني عباده إلى الوصية في أثناء الحياة بالأقربين الضعفاء ، يريد أن يدرك العباد أن عليهم مسئولية تجاه هؤلاء . ومن الخير أن يحمل الإنسان في الحياة ويضرب في الأرض ويسعى للرزق الحلال ويترك ورثته أغنياء بدلاً من أن يكونوا عائلة على أحد .

عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : « جاء النبي صلى الله عليه وسلم يعوذني ، وأنا بمكة ، قال : يرحم الله بن عفره ، قلت : يا رسول الله أوصني بما لي كله ؟ قال : لا . قلت : فاشطر ؟ قال : لا . قلت : الثلث ؟ قال : فالثالث ، والثالث كثير ، إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عائلة يتكففون الناس »^(٢) . وإذا رزق الله الإنسان بالعمل خيراً كثيراً فإياك أيها الإنسان أن تقصر هذا الخير على من يرثك .

لماذا ؟ لأنك إن قصرت شيئاً على من يرثك فقد تصادف في حياتك من لا يرث وله شبهة القرب منك ، وهو في حاجة إلى من يساعده على أمر معاشه فإذا لم تساعده يحقد عليك وعلى كل نعمة وهبها الله لك ، ولكن حين يعلم هذا القريب أن النعمة التي وهبها الله لك قد ينال منها شيء ولو بالوصية وليس بالتقنين الإرثي هذا القريب يملأ الفرح بالنعمة التي وهبها الله لك .

(٢) رواه البيهقي في مسنده والدارقطني عن جابر .

(٢) رواه البخاري ومسلم وأحمد والنسائي .

ولذلك قال الحق :

﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ أَنْ تَرَكَ خَيْرَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ
بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (١٨١)

(من سورة البقرة)

إن الحق يريد أن يلفت العباد إلى الأقرباء غير الوارثين بعد أن أدخل الآباء والأمهات في الميراث . إن الإنسان حين يكون قريباً لميت ترك خيراً ، وخص الميت هذا القريب ببعض من الخير في الوصية ، هذا القريب تمثل به بالخير نفسه فيتعلم ألا يجسس الخير عن الضعفاء ، وهكذا يستطرق الحب وتقوم وشائج المودة .

والحق يفترض - وهو الأعلم بتقوس عباده - أن الموصي قد لا يكون على حق والوارث قد يكون على حق ، لذلك احتاط التشريع لهذه الحالة : لأن الموصي له حين يأخذ حظه من الوصية سينقص من نصيب الوارث ، ولذلك يريد الحق سبحانه وتعالى أن يحسم الأطراف كلها ، إنه يحسم الذي وصى ، والموصى له ، والوارث ومن هنا يقول الحق :

﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ
عَلَى الَّذِينَ يَبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١٨٢)

ونحن نعرف أنه في زمن نزول القرآن كانت الوصية شفاعة ، ولم تكن الكتابة منتشرة ، ولذلك أتى الحق بالجانب المشترك في الموصي والموصى له والوارث وهو جانب القول ؛ فقد كان القول هو الأداة الواضحة في ذلك الزمن القديم ، ولم تكن هنالك وسائل معاصرة كالشهر العقاري لتوثيق الوصية ، لذلك كان تبديل وصية الميت